اليمن تستعرض التقرير الوطني لأهداف التنمية الألفية في اجتماع للأمم المتحدة

مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من أولويات الحكومة

تنفيذ برامج إصلاحات متتالية بهدف توفير البيئة المناسبة للتنمية الاقتصادية بدءاً من عام 1995م

صنعاء/سبأ:

تشارك اليمن في اجتماعات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة 20 - 22 سبتمبر الجاري التي ستكرس لاستعراض التقارير المقدمة من الدول الأعضاء عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويستعرض وفد اليمن الذي يرأسه وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري التقرير الوطني لأهداف التنمية الألفية 2010م الذي تم إنجازه بالشراكة بين الحكومة والمانحين ومنظمات المجتمع المدني.

ويتضمن التقرير تقييما موضوعيا وشفافا لمستوى التقدم المحرز في تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية بحلول عام 2015م وطبيعة الصعوبات التي تواجه منظومة الجهود الحكومية اليمنية في هذا الصدد.

مجلس الوزراء / أرشيف

كما يعرض خارطة التحديات التي تواجه اليمن لبلوغ أهداف الألفية والتي تتمثل في ارتفاع معدل النمو السكاني الى 3 بالمائة والتشتت السكاني الواسع وضعف تنمية الموارد البشرية،وقصور خدمات البنية التحتية، ومن ضمنها تغطية الكهرباء والمياه وتفاوت مستويات الفقر جغرافياً، وتركزه في المناطق الريفية ومحدودية تغطية شبكة الأمان الاجتماعي و وندرة الموارد المائية، وارتفاع الفجوة الغذائية لتدني إنتاجية القطاع الزراعي والتراجع الحاد والمستمر في إنتاج النفط الخام والتغيرات المناخية الى جانب التحديات الأمنية وتداعيات أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية العالمية.

ويستهل التقرير الوطني لأهداف التنمية الألفية 2010 م عرض ما تحقق على صعيد التزام اليمن ببلوغ أهداف الألفية 2015م باستعراض ابرز الانجازات التى تحققت في مجال تطبيق الإصلاحات.

ويبين بهذا الخصوص، أن اليمن تبنت تنفيذ برامج إصلاحات متتالية بهدف توفير البيئة المناسبة للتنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف الألفية وذلك بدءاً من عام 1995م قبيل اعتماد وتطبيق مقررات الأجندة الوطنية للإصلاحات في عام 2006م والتي عملت على تطوير البناء المؤسسي لأجهزة الدولة بما يعزز الشفافية والمساءلة ويحسن كفاءة وفاعلية استغلال الموارد والعمل في تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات (المرحلة الثانية 2009 - 2010م) التي هدفت إلى تعميق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والإدارية وتطوير مناخ الاستثمار.

وابرز التقرير العديد من النتائج التي خلص إليها تطبيق الأجندة الوطنية للإصلاحات والتي من أبرزها تحسن نمو الناتج المحلي والإجمالي غير النفطي وإحراز تحسن نسبي في الأداء العام الحكومي والبيئة الاستثمارية إلى جانب تحسن كفاءة النظام القضائي وتحسن المؤشرات الاقتصادية وبيئة الأعمال ومؤشرات التنمية البشرية في اليمن.

واستعرض التقرير مستوى التقدم في الإنفاق على قطاعات أهداف التنمية للألفية الثالثة..مبينا ان حجم الإنفاق الفعلي على قطاعات الألفية خلال السنوات 2006م - 2009م بلغ 38 ملياراً و59 مليون دولار منها 27 ملياراً و43 مليون دولار (تمويل حكومي) و11 ملياراً و16 مليوناً و900 الف دولار (تمويل من مصادر خارجية).

فيما يبلغ حجم الموارد المطلوبة للانفاق خلال السنوات 2010م - 2015م نحو 44 ملياراً و535 مليون دولار.

وبلغ الانفاق على قطاع الصحة خلال السنوات 2006م - 2009م نحو 238 مليون دولار منها 129 مليوناً و900 الف دولار بتمويل حكومي و108 ملايين و100 الف دولار (تمويل من مصادر خارجية) ..فيما تبلغ الموارد المطلوبة لتأمين الإنفاق خلال السنوات 2010م - 2015م نحو 13 ملياراً و893 مليون دولار.

وبلغ الإنفاق الفعلي على قطاع التعليم العام خلال السنوات 2006 - 2009م نحو 189 مليوناً و500 الف دولار منها 85 مليوناً و200 الف دولار (تمويل حكومي) و104ملايين و300 الف دولار (تمويل من مصادر خارجية).

وقال التقرير ان قيمة الموارد المطلوبة للإنفاق خلال الأعوام 2010 - 2015م تبلغ 16 ملياراً و120 مليون دولار.

كما بلغ الإنفاق الفعلي على قطاع التعليم الفني والمهني خلال السنوات 2006- 2009م نحو 182 مليوناً و300 الف دولار منها 115 مليوناً و400 الف دولار (تمويل حكومي) و66 مليوناً و900 الف دولار (تمويل من مصادر خارجية)..في حين يبلغ سقف الموارد المطلوبة للإنفاق على هذا القطاع خلال السنوات 2010 - 2015م نحو ثلاثة مليارات و13 مليون دولار.

وذكر التقرير أن الإنفاق الفعلي على قطاع التعليم العالي خلال السنوات 2006-2009م بلغ 150 مليوناً و700 الف دولار منها 121 مليوناً و200 الف دولار (تمويل حكومي) و29 مليوناً و500 الف دولار (تمويل من مصادر خارجية) ..بينما يبلغ سقف الموارد المطلوبة للإنفاق خلال السنوات 2010 - 2015م نحو مليار و 813 مليون دولار.

ووصل إجمالي الإنفاق الفعلي على قطاع الزراعة خلال الفترة ذاتها 187 مليون دولار منها 81 مليوناً و400 الف دولار (تمويل حكومي) و106 ملايين و600 الف دولار (تمويل من مصادر خارجية) ..مقدرا حجم الموارد المطلوبة خلال الأعوام 2010 - 2015م بنحو مليار و716 مليون دولار.

ويبلغ سقف الموارد المطلوبة للإنفاق على قطاع الأسماك خلال السنوات 2010 - 2015م نحو 208 ملايين دولار فيما بلغ الإنفاق الفعلي خلال السنوات 2006 - 2009 نحو 17 مليوناً و700 الف دولار واحتياج الإنفاق خلال الفترة 2006م - 2015م نحو 226 مليون دولار.

كما بلغ حجم الانفاق الفعلي على قطاع الطرق خلال الفترة ذاتها ملياراً و620 مليوناً و 500 الف دولار منها مليار و 360 مليوناً و200 الف دولار(تمويل حكومي) و260 مليون و300 الف دولار (تمويل من مصادر خارجية) ..بينما تقدر الموارد المطلوبة للإنفاق خلال السنوات 2010م - 2015م بمليارين و37 مليون دولار.

وبحسب التقرير فقد بلغ الانفاق الفعلي على قطاع الكهرباء خلال الفترة 2006م - 2009م 698 مليوناً و200 الف دولار، منها 478 مليوناً و800الف دولار (تمويل حكومي) و225 مليوناً و400 الف دولار(تمويل خارجي) .. فيما تبلغ الموارد المطلوبة للإنفاق خلال الفترة 2010 - 2015م ملياراً و828 مليون دولار.

وبلغ الإنفاق الفعلي على قطاع المياه والصرف الصحي خلال الفترة نفسها 509 ملايين و300 الف دولار، منها 365 مليوناً و500 الف دولار (تمويل حكومي) و203 ملايين و800 الف دولار (تمويل خارجي)، في حين تبلغ الموارد المطلوبة للإنفاق خلال السنوات 2010م 2015م 3 مليارات و108 ملايين دولار.

وفي ما يخص الهدف الأول من أهداف الألفية الثالثة للتنمية والمتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع، أشار التقرير الى أن اليمن اعتمدت سياسات اقتصادية وتنموية تهدف الى خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم الى النصف خلال الفترة 1990م - 2015م، وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون نقص الغذاء الى النصف خلال الفترة نفسها.

ويتطرق التقرير إلى منظومة الإجراءات والتدخلات الحكومية الهادفة الى مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي بما يتواءم مع مقتضيات الهدف الأول من أهداف التنمية الثالثة، ومنها تكثيف برامج التوعية الإعلامية بالقضايا السكانية والآثار السلبية المترتبة عن زراعة واستهلاك القات، وتوسيع آليات وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي وفرص تمويل المشروعات الصغيرة للفقراء، وكذا تحسين نظام الإعانات النقدية ومراجعة السياسات الاقتصادية بما يعزز فاعليتها في الدفع بالنمو الاقتصادي، وإعطاء أولوية للاستثمارات كثيفة العمالة مع التركيز على تنمية المناطق الريفية، الى جانب ربط الاقتصاد الريفي بمصادر النمو الحضري بتنمية القطاع الزراعي والسمكي وتنشيط السياحة ورفع كفاءة استخدام المياه لري المحاصيل، ومواصلة الجهود لتحقيق غاية الاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ وتمويل بعض برامج التخفيف من الفقر.

كما يتطرق الى ما تم انجازه في اليمن على صعيد تحسين مؤشرات التعليم واتاحته للجميع بحلول العام 2015م وطبيعة التحديات في هذا المجال المتمثلة في تفشي الأمية في المجتمع بنسبة 3ر45 بالمائة، وضعف الوعي بأهمية التعليم، وانتشار عمالة الأطفال وارتفاع معدل التسرب من التعليم وعدم كفاية الموارد المالية لتأمين المنشآت التعليمية والمعملية ونفقات التشغيل والصيانة، فضلا عن تدني مستوى تأهيل وتدريب المدرسين والقصور فى أساليب ووسائل التعليم.. حيث تم في هذا الشأن رفع تغطية الخدمات التعليمية بالتركيز على المناطق ذات الأولوية، وتنفيذ حملات توعية لتحفيز أولياء الأمور على تعليم أبنائهم، وتوسيع برامج الإعانات المقدمة لتحفيز التحاق أبناء الأسر الفقيرة، وتفعيل قانون منع تشغيل الأطفال، ورفع كفاءة الإنفاق على التعليم، بالإضافة الى تأمين نفقات الصيانة والتشغيل وتحسين آليات تقييم أداء المعلم وتحصيل الطالب وإعادة تأهيل المعلمين وتطوير أساليب التعليم ومناهجه.

وفضلا عن ذلك حققت جهود الحكومة اليمنية في تنفيذ برنامج المسار السريع لتحقيق التعليم للجميع زيادة بنسبة 23 بالمائة في المحافظات المستهدفة من مبادرة المسار السريع العالمية التي أطلقها البنك الدولي وشركاء التنمية في عام 2002 بهدف توفير التعليم الابتدائي الكامل للأولاد والفتيات في البلدان النامية بحلول عام 2015.

وفي ما يخص الهدف الثالث من أهداف الألفية الثالثة للتنمية والمتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يلفت التقرير الى أن اليمن انتهجت إستراتيجية محددة للقضاء على التباين في التحاق الجنسين بالتعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2005م ولكل المستويات التعليمية.

ويشير إلى أن ابرز التحديات التى واجهت الجهود الحكومية في هذا الصدد تتمثل في ضعف دور الإعلام في رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا المرأة وتفشي الأمية بين الإناث بنسبة 1ر62 بالمائة وندرة المعلمات في المناطق الريفية ما أدى الى تدني التحاق الإناث والتسرب من التعليم وانتشار الأمية ومحدودية المدارس الخاصة بالفتيات في الريف وكذا محدودية فرص التوظيف والترقيات وندرة أنشطة تأهيل وتدريب المرأة في المناطق الريفية.

ويستعرض التقرير ابرز السياسات والبرامج التى اعتمدتها ونفذتها الحكومة اليمنية لتحسين مؤشرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمتمثلة في تفعيل دور وسائل الإعلام للتعريف بحقوق المرأة وتوجيه الخطاب الديني لمناصرة قضاياها وتشجيع خريجات كليات التربية للعمل بالريف مع تأمين السكن وتنسيق جهود الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتشجيع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية و تفعيل دور السلطات المحلية في رفع الوعي بأهمية تعليم البنات وتوفير المدارس الخاصة بالفتيات وخاصة بالمناطق الريفية وتشجيع المرأة على خوض الانتخابات المحلية والبرلمانية وزيادة حصولها على الوظائف الحكومية وتوفير المراكز التدريبية لبناء قدرات النساء غير المتعلمات وضمان حيازة المرأة للأصول الإنتاجية المكتسبة, وتسهيل استفادتها من برامج التمويل الأصغر.

ويبين التقرير ان اليمن وفي مساعيها لتحقيق الهدفين الرابع والخامس من أهداف الألفية الثالثة للتنمية والمتمثلين في خفض معدل وفيات الأطفال والأمهات قد اعتمدت جملة من السياسات والبرامج لخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة الى الثلثين ووفيات الأمهات الى ثلاثة أرباع بحلول عام 2015م من خلال رفع مخصصات قطاع الصحة من الإنفاق العام وتوسيع رقعة تغطية الخدمات الصحية وإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج الصحة العامة وبناء القدرات في مجال رعاية الطفولة ورفع الوعي الصحي لدى مختلف شرائح المجتمع عبر وسائل التثقيف المختلفة وتوفير الأدوية الأساسية لجميع المرافق الصحية وتعزيز برامج الرعاية الصحية الأولية.

كما عملت اليمن على تحديث إستراتيجية الصحة الإنجابية وتوسيع نطاق خدمات صحة الأم والوليد في جميع المرافق الصحية بالمحافظات وتدريب كوادر نظام دبلوم في مجال الطوارئ التوليدية وتحفيز الكادر الصحي وخاصة النسوي للعمل في المناطق الريفية وتحديث الوصف الوظيفي للقابلات وتوفير الأدوية والتجهيزات الطبية اللازمة للمرافق التي تقدم خدمات الولادة وإدخال نظام البطائق الصحية المسبقة الدفع، والخاصة بخدمات الصحة الإنجابية ورفع الوعي الصحي بين أوساط الأمهات وحشد التأييد لدعم قضايا الصحة الإنجابية وإعادة مناقشة مشروع قانون الأمومة المأمونة والتركيز على تحديد سن الزواج الآمنة.

وفي ما يتعلق بالهدف الخامس المتمثل بمكافحة مرض الايدز والملاريا والأمراض الأخرى.. يوضح التقرير أن اليمن استهدفت من خلال جهود حثيثة ومتواصلة وقف انتشار مرض الايدز الملاريا والأمراض الأخرى بحلول عام 2015م والبدء في تقليص انتشاره.

ويحدد التقرير التحديات التى تواجه اليمن في هذا المجال المتمثلة في محدودية البنية التحتية لمراكز الرصد وقصور الجانب التوعوي والمستوى العالي للوصمة والتمييز تجاه مرضى الايدز ومحدودية المراكز الصحية في التجمعات السكانية خاصة في المناطق الريفية وضعف التشخيص المخبري ومحدودية الأطباء المؤهلين في هذا المجال خاصة في المناطق الريفية وضعف مستوى التنسيق بين مختلف البرامج العاملة في اليمن، بالإضافة إلى ضعف التنسيق مع الجهات المانحة وضعف آليات الرقابة على مخيمات اللاجئين.

ويعرض التقرير ابرز البرامج والتدخلات الحكومية لتحسين مؤشرات مكافحة الايدز والملاريا والأمراض الأخرى ومنها توفير الأدوية الخاصة بمضادات الفيروسات القهرية وتوزيعها على المصابين وتفعيل برامج التوعية بمخاطر انتشار مرض الايدز وتركيز آليات الرقابة على المدن القريبة من المناطق المخصصة للاجئين والتوسع في المراكز الصحية ورفع مستوى تغطيتها وتعزيز دورها في تقديم خدمات الفحص والمشورة لمرضى الايدز وتعزيز التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وإشراك المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في أنشطة مكافحة الإيدز ودعم خطط ضبط جودة التشخيص المخبري وتدريب الأطباء على الدليل العلاجي للأدوية المضادة للملاريا والتوسع في المراكز الصحية وتزويدها بالمختبرات اللازمة.

ويؤكد التقرير في ما يخص تحقيق الهدف السابع من أهداف الألفية الثالثة المتمثل في كفالة الاستدامة البيئية، إن اليمن اعتمدت إستراتيجية خاصة لإدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية من خلال رؤية موضوعية تهدف إلى تخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الى النصف، وتحسين المستويات المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة، وتركيز التدخلات لتحسين مؤشرات كفالة الاستدامة البيئية عبر تفعيل قانون حماية البيئة وتطوير الأطر القانونية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية، ومراعاة الأثر البيئي للمشروعات والمنشآت والمدن الصناعية، بالإضافة إلى تأمين موارد كافية لإقامة مشاريع شرب جديدة وصيانة الشبكات القديمة، ورفع نسبة تغطية الصرف الصحي في الحضر والريف، وإعداد إستراتيجية وطنية لتطوير المدن.

ويتطرق إلى التحديات التي تواجه اليمن في مساعيها لتحسين مؤشرات كفالة الاستدامة البيئية والمتمثلة بالتوسع في شق الطرقات وإقامة المنشآت الصناعية والسكنية على حساب الأراضي الزراعية والغابات، وضعف الوعي البيئي بأهمية المحميات الطبيعية، وضعف مستوى تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة، فضلا عن قصور أنظمة التخطيط الحضري، وزيادة اتجاهات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر بمعدل سنوي يصل إلى 9ر3 بالمائة والآثار السلبية للتغيرات المناخية العالمية.

وفي ما يخص الهدف الثامن من أهداف الألفية الثالثة للتنمية المتمثل في تطوير شراكة عالمية للتنمية.. يشير التقرير الى ان الرؤية اليمنية الهادفة الى تحسين مؤشرات الإسهام في إقامة شراكة عالمية للتنمية ارتكزت على توجيه الجهود الحكومية صوب إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبوء وعدم التمييز من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتفعيل إسهاماته كشريك محوري في تحقيق التنمية الشاملة .

ويؤكد أن ثمة تحديات رئيسية وأخرى مستجدة تواجه مساعي اليمن لتحسين مؤشرات تطوير شراكة عالمية للتنمية، تتمثل في محدودية القدرات التمويلية والاستيعابية للاقتصاد الوطني، وضعف جاذبية البيئة الاستثمارية والقدرات التنافسية للصادرات غير النفطية في الأسواق الخارجية، الى جانب التطورات التكنولوجية المتسارعة لا سيما في تقنية المعلومات والاتصالات وضعف الاستثمارات المحلية والخارجية في القطاع التكنولوجي والمعلوماتي وقلة الكوادر المتخصصة .

ويحدد التقرير التحديات المستجدة في تداعيات الأزمة العالمية على قطاع المعاملات الخارجية المتمثلة بتراجع حجم صادرات النفط الخام خلال عام2009 بما نسبته 3ر43 بالمائة، وتراجع حجم الاحتياطيات بالعملة الأجنبية بحوالي 2ر14 بالمائة، فضلا عن انخفاض سعر صرف الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي بحوالي 4ر3 بالمائة خلال عام 2009 ، وانخفاض الأصول الخارجية لدى القطاع المصرفي بنسبة 12 بالمائة خلال العام نفسه .

كما يعرض ابرز البرامج والتدخلات الحكومية اليمنية لتحسين مؤشرات تطوير شراكة عالمية للتنمية، المتمثلة بتعزيز دور القطاع المالي في الوساطة المالية من خلال تسريع إنشاء سوق الأوراق المالية، ومواصلة الإصلاحات المصرفية، وتعزيز الصادرات غير النفطية، وتنفيذ إستراتيجية الترويج للاستثمار في اليمن، واستكمال إجراءات انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية، الى جانب إعداد مسودة خارطة طريق لاندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج، وتشجيع الاستثمار في مجالات التكنولوجيا ورفع مستوى الوعي بأهمية تبني التكنولوجيا الحديثة مع تأسيس جامعة متخصصة في مجال تقنية المعلومات.

اختتام ورشة عمل خاصة بإعداد وثيقة برنامج الأمن الغذائي في اليمن

من ورشة العمل

صنعاء/سبأ:

أكد وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد الغشم ضرورة إعادة تأهيل مراكز الإرشاد الزراعي في المحافظات لتقوم بدورها في توصيل الرسالة الإرشادية للمزارعين.

وأشار في ختام ورشة العمل الخاصة بإعداد وثيقة برنامج الأمن الغذائي التي نظمتها وزارة الزراعة والري والإتحاد التعاوني الزراعي على مدى يومين، إلى أن الإرشاد الزراعي يعد حجر الزاوية وأساس التنمية الزراعية لأهميته في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي.

وشدد الغشم على تكثيف البرامج الإرشادية التي تسعى إلى التعريف بالأصناف الجيدة والمحسنة والممارسات الزراعية المتطورة وأهمية استخدام أساليب الري الحديث للحفاظ على المياه وضمان استمراريتها للزراعة بما يخدم الجهود المبذولة في تحقيق الأمن الغذائي .

وأكد أهمية برنامج الأمن الغذائي في التركيز على تحسين الإنتاجية الزراعية عن طريق كفاءة استخدام المياه الجوفية ورفع الإنتاجية الزراعية وتطوير الأنشطة المتعلقة بالحفاظ على المياه الجوفية والتربة وزيادة الري السيلي وأنشطة إدارة الأحواض المائية المرتفعة وإعادة تأهيل المدرجات وتنفيذ أنشطة حصاد مياه الأمطار والقنوات ودعم أعمال حماية الوديان لزيادة الإنتاج الزراعي.

وتطرق إلى أهمية دور الجمعيات التعاونية الزراعية في تعزيز أنشطة ومسارات التنمية الزراعية في البلاد.. مشددا على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتنمية القطاع الزراعي وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي .

وتناولت الورشة التي شارك فيها أكثر من 50 مختصا من وزارتي الزراعة والري والتخطيط والتعاون الدولي والاتحاد التعاوني الزراعي ومنظمات المجتمع المدني، مداخلات ومناقشات مستفيضة عن تحديات الأمن الغذائي في اليمن وعدداً من الآراء والمقترحات التي سيتم بلورتها لإعداد وثيقة متكاملة لبرنامج الأمن الغذائي .

ويعد برنامج الأمن الغذائي الذي سيتم تمويله بمنحة من البنك الدولي بمبلغ 51 مليون دولار أحد البرامج المهمة والإستراتيجية التي تعول عليها اليمن في مواجهة تحديات توفير الأمن الغذائي كونه يهدف إلى زيادة الانتاجية الزراعية من خلال رفع كفاءة الري وتحسين الممارسات الزراعية، كون اليمن من الدول النامية التي تواجه تحديات وصعوبات في توفير الأمن الغذائي .

حضر اختتام الورشة رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي محمد بشير ومدير عام مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة المهندس حمود الربيدي ومدير عام الانتاج الزراعي بوزارة الزراعة والري المهندس عبدالحفيظ قرحش ومدير عام الإرشاد والتدريب الزراعي بالوزارة الدكتور منصور العاقل وعدد من المسئولين.